

القواعل الفقهية
في كتاب نيل الشريعة

WWW.KitaboSunnat.com

تحقيق وتخرىج

السيد صمد علي الموسوي

مكتبة تحقيق التراث مركز فضيلة الامامة للاطهار

- ◀ سرشناسه: موسوی، سید صمدعلی، ۱۳۴۳ -
 ◀ عنوان و نام پدیدآور: القواعد الفقهية في كتاب تفصيل الشريعة / تحقيق: سید صمدعلی موسوی.
 ◀ مشخصات نشر: قم: مرکز فقهی ائمه اطهار علیهم السلام، ۱۳۹۲.
 ◀ مشخصات ظاهری: ۷۶۰ ص.
 ◀ شابک: ۳ - ۶۷ - ۵۶۹۴ - ۶۰۰ - ۹۷۸
 ◀ وضعیت فهرست نویسی: فیا.
 ◀ موضوع: فقه - قواعد
 ◀ رده بندی کنگره: ۱۳۹۲ ق۹ / ۲ / BP۱۶۹
 ◀ رده بندی دیویی: ۲۹۷ / ۳۲۴
 ◀ شماره کتابشناسی ملی: ۳۳۲۸۹۴۹



انشاءات مرکز فقهی ائمه اطهار

القواعد الفقهية في كتاب تفصيل الشريعة

ناشر: مرکز فقهی ائمه اطهار علیهم السلام

تحقیق: سید صمدعلی موسوی ○ نوبت چاپ: اول / ۱۳۹۲

قیمت: ۳۰۰۰۰ تومان ○ شمارگان: ۱۰۰۰ نسخه

چاپ: چاپ و نشر اسراء ○ صفحه آرای: مرکز فقهی ائمه اطهار علیهم السلام

شابک: ۳ - ۶۷ - ۵۶۹۴ - ۶۰۰ - ۹۷۸

مراکز پخش ۸۵

قم، میدان معلم، مرکز فقهی ائمه اطهار علیهم السلام، تلفن: ۳۷۷۴۹۴۹۴ و ۳۷۸۳۲۳۰۳
 قم شعبه ۱: خیابان ارم، جنب مدرسه کرمانی ها، تلفن: ۳۷۷۴۴۲۷۱ و ۳۷۷۴۴۲۸۱
 شعبه تهران: سه راه ضرابخانه، پاسداران، خیابان شهید کاشی ها، پلاک ۶، تلفن: ۲۲۸۴۳۹۶۵

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين ورحمة للعالمين
محمد ﷺ وعلى آله الطيبين الطاهرين، سيما بقیة الله في الأرضين محيي
الشريعة المبين ولعنة الله على أعدائهم أجمعين إلى قيام يوم الدين.

أما بعد فلا يخفى أهمية قواعد الفقهية وتأثيرها في الاجتهاد واستنباط
الأحكام الشرعية على سلكي طريق الفقهاء وطالبي ملكة الاجتهاد لكونها
ذريعة الإيصال إلى أحكام كثيرة في مختلف أبواب الفقه، ومن ثم نرى تمسك
الفقهاء والمجتهدين بها والاستناد عليها في موارد متعددة من أبواب مختلفة من
الطهارة إلى الديات.

ومن الفقهاء الواقف بأهميتها وتأثيرها في الاستنباط هو أستاذنا الفقيه آية الله
العظمى الشيخ محمد الفاضل اللنكراني رحمته الله الذي نجده تمسك واستند بها في
موارد عديدة من تأليفاته الفقهية. وقد طلب مني مركز فقه الأئمة الأطهار عليهم السلام
برئاسة ولده المحقق آية الله الشيخ محمد جواد الفاضل اللنكراني دام ظلّه
باستخراج تلك الموارد من كتابه الشريف الموسوم بـ«تفصيل الشريعة في شرح
تحرير الوسيلة» الذي هو أحسن تأليفاته وأكملها فرأيت الإجابة أداءً، لأقل قليل
من واجب حقوق شيخنا الأستاذ علينا، فأجبت واستخرجت ما وجدته من

القواعد الفقهية في هذا الكتاب بعد قرائتها والتأمل فيها والجهد المتوالى في استخراجها مع إشراف مدير مركز فقه الأئمة الأطهار عليهم السلام سماحة الأستاذ الشيخ محمدرضا الفاضل الكاشاني دام عزه، ومساعدة صديقي العزيز الشيخ علي السعيدي حفظه الله تعالى، وجمعتها في المجموعة الحاضرة، وتحتوي على أكثر من خمسين قاعدة فقهية.

ولا بد لنا في الابتداء من بيان المراد عن القاعدة الفقهية وتعريفها بصورة موجزة وعلى نحو الاختصار، والفرق بينها وبين القواعد الأصولية، فنقول:
القاعدة لغة: هو الأصل والأساس، وجمعها قواعد، أي أسس، ومن الآيات التي ذكر فيها لفظ القواعد بمعنى الأساس قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ﴾ (١).

القاعدة اصطلاحاً: هي الكلّي الذي ينطبق على جزئياته، قال فخر المحققين: والقواعد جمع قاعدة وهي أمر كلّي يبنى عليه غيره ويستفاد حكم غيره منه، فهي كالكلّي لجزئياته والأصل لفروعه وهو المراد من الواسع في تعريف علم الأصول: هو (العلم بالقواعد الممهدة لاستنباط الأحكام الشرعية الفرعية) أو (العلم بالقواعد التي تقع بنفسها في طريق استنباط الأحكام الشرعية الكلية الالهية). (٢)
ومع ذلك نجد بينهما فروقاً نشير إلى بعض منها.

الفرق بين القواعد الفقهية والأصولية

قال السيّد المحقق الخوئي رحمته الله: إنَّ استفادة الأحكام الشرعية من القاعدة الأصولية من باب الاستنباط والتوسيط، بخلاف القواعد الفقهية، فإنَّ الأحكام الشرعية المستفاده منها إنما هي من باب التطبيق، بأن يطبق مضامينها على المصاديق

(٢) إيضاح الفوائد ٨: ١.

(١) البقرة: ١٢٧.

الخارجية. مع أنّ النتيجة في القواعد الفقهية نتيجة شخصية، بخلاف القواعد الأصولية، فإنّ النتيجة فيها كلية. (١)

ويستفاد من كلام الإمام الخميني رحمته الله أنّ القاعدة الأصولية آتية، بخلاف القاعدة الفقهية، فإنّها استقلالية. (٢)

والحاصل: أنّ القاعدة الفقهية حكم كليّ تدرج فيه أحكام جزئية كثيرة في الأبواب المختلفة، وبهذا تفرق عن المسألة الفقهية، فإنّها أيضاً وإن كانت حكماً كلياً تدرج فيه أحكام جزئية كثيرة ولكنها تكون في باب واحد غالباً. وأما المسألة الأصولية فهي لا تكون حكماً أو أحكاماً لأبواب مختلفة أو لباب واحد، بل هي عبارة عن دليل الأحكام لأنفس الأحكام، مثلاً دلالة الأمر على الوجوب أو الاستصحاب أو مطلق الطلب المرتبطة بالحكم الواقعي أو مسألة حجية الاستصحاب أو عدمها المرتبطة بالحكم الظاهري لا تكون حكماً فقهياً بنفسه، بل تكون وسيلة لاستفادته في موارد الكلية أو الجزئية. وأما الفروق الأخر المذكورة في المقام تكون فروقاً فرعية أو من لوازم الفرق المذبور، ولا تطيل الكلام ببيانها.

قسم التحقيق: مركز فقه الأئمة الأطهار عليهم السلام قم

السيد صمد علي الموسوي

١٣٩٢/٨/٢٤

□

فهرس الموضوعات

- المقدّمة ٥
- الفرق بين القواعد الفقهيّة والأصوليّة ٦
- قاعدة لا حرج ١١
- تطبيقات قاعدة لا حرج في موسوعة تفصيل الشريعة ١٢
- المبحث الأوّل: في باب الإجتهااد والتقليد ١٢
- ١. عدم وجوب تعيين الاجتهداد ١٢
- ٢. العمل بلا تقليد مدّة ١٣
- المبحث الثاني: تطبيقات قاعدة لا حرج في باب الطهارة ١٣
- ١. تشريع التيمّم للمعدور ١٣
- ٢. الانتقال إلى التيمّم إذا كان تحصيل الماء حَرَجِيًّا ١٤
- ٣. تحديد الفحص باليأس عن الظفر على الماء ١٥
- ٤. الوصول إلى الماء مع الحرج ١٥
- ٥. تحقّق الخوف على العرض أو المال ١٦

٦. الخوف من العطش باستعمال الماء ١٧
٧. لزوم المشقة التي لا تتحمل عادةً ١٨
٨. الاعتقاد بأن المحل معرض للخطر ١٩
٩. استمرار خروج الحَدَث ٢٠
١٠. العفو عن دم الجروح والقروح ٢٠
- المبحث الثالث: موارد القاعدة في باب الصلاة ٢١
١. وجوب التوجه إلى الكعبة ٢١
٢. اعتبار يد المسلم وإن لم يكن عارفاً ٢٣
- المبحث الرابع: موارد قاعدة لا حرج في باب الصوم ٢٤
١. عدم وجوب الصوم على الشيخ والشيخة ٢٤
٢. عدم وجوب الكفارة على الشيخين وذي العتاش ٢٥
- المبحث الخامس: موارد قاعدة لا حرج في باب الخمس ٢٥
- عدم وجوب الخمس فيما يؤخذ من يعتقده ٢٥
- المبحث السادس: موارد القاعدة في باب الحج ٢٦
١. وجوب حمل الماء وعلف البهائم ٢٧
٢. عدم وجوب الحج إذا لم يكن الزاد أو الراحلة مناسباً للدار ٢٧
٣. عدم وجوب الحج إذا بلغ الضرر إلى حدّ الحرج ٢٨
٤. استثناء ما يحتاج إليه من الاستطاعة ٢٩
٥. استثناء فرس الركوب أو السيارة الشخصية في زماننا هذا ٣٠
٦. استثناء ثمن الدار المحتاجة إليها ٣٠
٧. عدم وجوب الحج البدلي مع عدم بذل نفقة العيال ٣١
٨. اعتبار شرائط الاستطاعة المألّفة ٣٢
٩. اعتبار وجود نفقة العيال ومعاشهم في الاستطاعة ٣٣
١٠. اعتبار الرجوع إلى الكفاية في الاستطاعة ٣٤

١١. عدم اعتبار الرجوع إلى الكفاية لبعض المكلفين ٣٦
١٢. اعتبار الاستطاعة الزمانية ٣٧
١٣. عدم وجوب الحج إذا استلزم تلف مال معتد به ٣٧
١٤. عدم وجوب دفع المال إلى الظالم المانع عن الطريق ٣٨
١٥. عدم وجوب الحج مع تحقق الخوف الشخصي ٣٨
١٦. عدم وجوب الاستنابة إذا كان المال كثيراً ٣٩
١٧. عدم وجوب الحج على من استقرّ عليه إن كان مستلزماً للحرّج ٤٠
١٨. عدم وجوب الوفاء بالحجّ النذري الحرّجي ٤١
١٩. عدم لزوم الوفاء بالنذر إذا كان مستلزماً للحرّج ٤٢
٢٠. جواز الخروج عن مكّة ٤٣
٢١. إرتفاع حرمة التعلّم عن الميقات ٤٤
٢٢. الإشكال على الرواية المانعة من التجاوز عن الميقات ٤٥
٢٣. حمل الأخبار المجوّزة للتظليل على التامة والحرّج ٤٦
٢٤. عدم لزوم الاجتناب ممّا يستعمل في تطهير النجاسة ٤٨
٢٥. جواز قتل الهوام المؤذية ٤٩
٢٦. جواز إزالة الشعر للمُحرم ٥٠
٢٧. عدم البأس في سقوط الشعر حال الوضوء ٥١
٢٨. جواز تغطية الأذنين ٥٢
٢٩. عدم ثبوت الكفّارة لقطع الحشيش ٥٣
٣٠. عدم جواز البقاء على الإحرام إلى السنة الآتية ٥٤
٣١. عدم لزوم تطهير دم القروح والجروح ٥٦
٣٢. إجزاء الذبح في المذبح الجديد ٥٦
٣٣. عدم وجوب الحلق على رجلٍ برأسه قروح ٥٨
٣٤. عدم وجوب طواف النساء بالمباشرة ٥٨

٣٥. عدم وجوب المبيت على أشخاص ٥٩
٣٦. حكم المصدود ٦٠
- المبحث السابع: موارد القاعدة في باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ٦٠
١. عدم وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر للوقوع في الحرج ٦٠
٢. حرمة النهي عن المنكر ٦١
٣. عدم وجوب بذل المال لإقامة فريضة أو قلع منكر ٦٢
- المبحث الثامن: موارد قاعدة لا حرج في باب المكاسب المحرمة ٦٢
١. عدم إمكان الوضوء بالمائتين المشتبهين ٦٢
٢. جواز دفع الخراج إلى السلطان ٦٣
- المبحث التاسع: موارد عدة لا حرج في باب الوقف والصدقة ٦٤
١. وجوب استقصاء موقوف عليهم ٦٤
٢. إنحلال اليمين بالعسر والحرج ٦٥
٣. عدم انعقاد النذر إذا كان متعلقه حرجياً ٦٦
- المبحث العاشر: موارد قاعدة لا حرج في باب القطب وحل الموات ٦٧
١. عدم وجوب شراء المثل بالأكثر من ثمن المثل ٦٧
٢. عدم وجوب المثل في المثلي إذا كان مستلزماً للحرج ٦٨
- المبحث الحادي عشر: موارد قاعدة لا حرج في باب النكاح ٧٠
١. عدم استثناء مقام المعالجة مطلقاً ٧٠
٢. جواز النظر إلى النساء السافرات ٧١
٣. تعيين القرعة في صورة العسر والحرج ٧٢
- المبحث الثاني عشر: موارد قاعدة لا حرج في باب القضاء والشهادات ٧٤
١. عدم جواز حبس المديون ٧٤
٢. عدم إلزام المعسر بالكسب ٧٥
٣. عدم وجوب التزويج ولا الطلاق لأداء الدين ٧٥

- ٧٦ ٤. جواز بيع مال الغير لأخذ الحق مقاصّة
- ٧٧ ٥. جواز تقاض المثلي بما يعادله من القيمي للخرج
- ٧٨ ٦. قبول شهادة الفرع إذا كان حضور شاهد الأصل وإقامتها حرجياً عليه
- ٨٣ ● قاعدة لا ضرر
- ٨٤ تطبيقات قاعدة لا ضرر في موسوعة تفصيل الشريعة
- ٨٤ المبحث الأول: في باب الطهارة
- ٨٤ سقوط الطهارة المائية للخوف على المال
- ٨٥ المبحث الثاني: في باب الحجّ
- ٨٦ ١. ارتفاع وجوب الحجّ
- ٨٩ ٢. عدم وجوب الحجّ فيما كان مستلزماً للضرر
- ٩٠ ٣. عدم وجوب المبيت بمنى
- ٩٠ عدم وجوب المبيت على أخضر
- ٩٢ المبحث الثالث: موارد قاعدة لا ضرر في باب الإجارة
- ٩٢ ١. جواز إبدال البيع
- ٩٣ ٢. ثبوت أجره المثل للمؤجر في الإجارة الفاسدة
- ٩٥ المبحث الرابع: موارد قاعدة لا ضرر في باب القضاء والشهادات
- ٩٦ ١. سماع قول الحاضر من الخصمين
- ٩٧ ٢. جواز إمهال المنكر في الحلف والرّد
- ١٠١ ● قاعدة مشروعية عبادات الصبيّ
- ١٠٢ ١. جواز طلاق الصبي
- ١٠٢ ٢. جواز وكالة الصبي في إجراء الصيغة واستجاره للنياحة في العبادة
- ١٠٣ ٣. صحّة الغسل من الصبي
- ١٠٤ ٤. عدم الإجزاء عن حجّة الإسلام
- ١٠٤ ٥. جواز النياحة عن الصبي

٦. صحة عقد الصبي وطلاقه ١٠٥
٧. اعتبار البلوغ في القاضي ١٠٥
٩. عدم اعتبار البلوغ في سماع دعوى المدعي ١٠٦
١٠. شهادة الصبي المميز ١٠٦
- قاعدة عمد الصبي وخطئه واحد ١٠٩
- تطبيقات قاعدة عمد الصبي وخطئه واحد في موسوعة تفصيل الشريعة ١٠٩
١. باب الاجتهاد والتقليد ١١٠
- لا إشكال في عدم اعتبار استنباطات الصبي ١١٠
٢. كتاب الحج والذبح ١١١
١. عدم ثبوت كفارات الإحرام على الصبي ١١١
٢. بطلان النذر الرفيع من الصبي ١١٢
٣. كتاب القصاص ١١٣
١. عدم ثبوت القصاص على الصبي ١١٣
٢. عدم القصاص على الصبي الجاني ١١٤
٤. كتاب الديات ١١٤
١. ثبوت نصف دية كل من الصبيين على عاقلة الآخر ١١٤
٢. لزوم دية من قتله الصبي عمداً على العاقلة ١١٥
- قاعدة إرشاد الجاهل ١١٩
- لزوم تحصيل ملكة الاجتهاد ١٢٠
- قاعدة لا تعاد الصلاة إلا من خمس ١٢٥
- تطبيقات قاعدة لا تعاد في موسوعة تفصيل الشريعة ١٢٦
١. عدم لزوم إعادة الصلوات المأتي بها: ١٢٦
٢. صحة الأعمال السابقة في صورة اختلاف المجتهد الحي مع الميت ١٢٧
١. عدم لزوم إعادة صلاة العصر ١٢٨

٢. صحّة صلاة العصر..... ١٣٠
٣. وقوع الصلاة قبل الوقت..... ١٣٠
٤. بطلان الصلاة في صورة وقوع بعضها قبل الوقت..... ١٣١
٥. اعتبار الاستقبال في الفرائض والنافلة..... ١٣٢
٦. لزوم إعادة الصلاة مع الإخلال بالقبلة نسياناً..... ١٣٣
٧. عدم لزوم إعادة الصلاة..... ١٣٥
- قاعدة الصحّة..... ١٣٩
- تطبيقات قاعدة الصحّة في موسوعة تفصيل الشريعة..... ١٤٠
- المبحث الأول: موارد القاعدة في باب الاجتهاد والتقليد..... ١٤٠
١. صحّة الأعدال السابقة..... ١٤٠
٢. الشكّ في صدور العدم من تقليد صحيح..... ١٤١
٣. الشكّ في صحّة التقليد..... ١٤٢
- المبحث الثاني: موارد قاعدة الصحّة في باب الطهارة..... ١٤٣
- صحّة الاستبراء إذا شكّ في وقوعه على وجه صحيح..... ١٤٣
- المبحث الثالث: موارد قاعدة الصحّة في باب الصوم..... ١٤٤
١. صحّة الصوم بدون الالتفات إلى المفطرات..... ١٤٤
٢. صحّة الصوم ووقوعه عن رمضان..... ١٤٤
- المبحث الرابع: موارد قاعدة الصحّة في كتاب الخمس..... ١٤٥
١. حلّيّة ما انتقل إلينا ممّن اعتقد بالخمس..... ١٤٥
٢. صحّة عمل الوكيل في إيصال الخمس إلى المستحقّ وتشخيصه..... ١٤٦
- المبحث الخامس: موارد قاعدة الصحّة في كتاب الحجّ..... ١٤٦
١. شكّ الورثة في صحّة ما أتى به المورث..... ١٤٧
٢. صحّة إستنابة من شكّ في إتيانه صحيحاً..... ١٤٧
٣. جواز الاكتفاء بالحجّ التبرّعي..... ١٤٨

٤. صحّة التلبية بعد إحراز الإتيان بها والشكّ في صحّتها..... ١٤٩
٥. الشكّ في كفيّة الطواف ١٤٩
٦. الشكّ بعد الفراغ في صحّة ما فعل..... ١٥٠
٧. صحّة الرمي إذا شكّ بعد الفراغ في صحّته ١٥٠
٨. الشكّ في صحّة الذبح النائب ١٥٠
٩. الشكّ في عدد رمي الجمرّة المتقدّمة ١٥١
- المبحث السادس: موارد قاعدة الصحّة في كتاب الإجارة ١٥١
١. الخلاف في قول: كلّما سكنت هذه الدار فكلّ شهر بدينار..... ١٥٢
٢. صحّة انتقال حقّ إسفاء المنفعة إلى الورثة ١٥٢
٣. إنكار الصبي بعد البلوغ من الإنفاق أو كفيّته ١٥٣
- المبحث السابع: موارد قاعدة الصحّة في باب النكاح ١٥٤
١. صحّة العقد إذا شكّ في السابق منهما ١٥٤
٢. السؤال عن حال المتمتّعة ١٥٤
٣. تقديم قول المتمتّع بها ١٥٥
٤. صحّة العقد إذا شكّ في كونه سابقاً على الزنا ١٥٦
- المبحث الثامن: موارد قاعدة الصحّة في كتاب القضاء والشهادات ١٥٦
١. عدم جواز النظر في حكم الحاكم الأوّل ١٥٦
٢. عدم جواز نقض حكم الحاكم الأوّل ١٥٧
- قاعدة الاضطرار ١٦١
- المبحث الأوّل: موارد القاعدة في كتاب الطهارة ١٦١
١. عدم اعتبار المباشرة في حال الاضطرار ١٦٢
٢. النهي عن الأكل من آنية أهل الكتاب ١٦٢
٣. وجوب الصلاة في الثوب النجس ١٦٣
- المبحث الثاني: موارد تطبيقات قاعدة الاضطرار في كتاب الصلاة ١٦٣

- ١٦٣ ١. عدم حرمة لبس الحرير للرجال
- ١٦٤ ٢. عدم بطلان الصلاة في المكان المغصوب
- ١٦٤ ٣. عدم اعتبار كون المكان قازراً
- ١٦٥ المبحث الثالث: موارد تطبيقات قاعدة الاضطرار في كتاب الحج
- ١٦٥ ١. جواز لبس المخيط للمحرم
- ١٦٦ ٢. جواز الاكتحال
- ١٦٦ ٣. جواز قص الأظفار عند الاضطرار
- ١٦٦ المبحث الرابع: موارد تطبيقات قاعدة الاضطرار في كتاب المكاسب المحرمة
- ١٦٧ جواز بيع الترياق المشتمل على الخمر
- ١٦٨ المبحث الخامس: موارد تطبيقات قاعدة الاضطرار في كتاب الوقف والصدقة
- ١٦٨ ١. عدم حنث اليمين في صورة الاضطرار
- ١٦٩ ٢. حلية ذبيحة الصبي والمرأة وولدهما
- ١٦٩ المبحث السادس: موارد تطبيقات قاعدة الاضطرار في كتاب النكاح
- ١٦٩ ١. جواز النظر واللمس في الأجنبية والأجنبيّة
- ١٧١ المبحث السابع: موارد تطبيقات قاعدة الاضطرار في كتاب الحد
- ١٧١ ١. عدم ثبوت الحد عند الاضطرار إلى شرب المسكر
- ١٧١ ٢. عدم ثبوت القطع على السارق في عام مجاعة
- ١٧٧ ● قاعدة ضمان اليد
- ١٧٧ المبحث الأول: موارد القاعدة في كتاب الحج
- ١٧٨ ١. ضمان الوصي أو الوارث في صورة الإهمال
- ١٧٨ ٢. ضمان الوكيل أو الوصي للأجرة إذا دفعها قبل العمل
- ١٧٩ المبحث الثاني: موارد قاعدة «على اليد» في كتاب الإجارة
- ١٧٩ ١. ضمان المؤجر للمنفعة غير المستوفاة
- ١٨٠ ٢. ضمان المستأجر للأجرة في صورة فساد الإجارة

- المبحث الثالث: موارد قاعدة «على اليد» في كتاب المضاربة ١٨١
١. لزوم تسليم مقدار رأس المال ١٨١
٢. لزوم أخذ العامل المال من الناس في المضاربة ١٨٣
٣. وجوب رد العين المغصوبة على الغاصب ١٨٣
٤. صحة الرهن على الأعيان المضمونة ١٨٤
- المبحث الرابع: موارد قاعدة «على اليد» في كتاب الوقف والصدقة ١٨٤
- ثبوت ضمان العين الموقوفة ١٨٤
- المبحث الخامس: موارد قاعدة «على اليد» في كتاب الغصب وإحياء الموات ١٨٥
١. ضمان الغاصب والمستولي على مال الغير أو حقه عدواناً ١٨٦
٢. أحكام الغصب ١٨٧
٣. ثبوت الضمان في السبب القود الفاسدة ١٨٨
٤. ثبوت ضمان قيمة يوم الدفع والأداء ١٨٩
٥. لزوم شراء المثل بقيمة يوم الأداء وإن كان له زيادة ١٩٠
٦. ضمان الغاصب أعلى القيم في صورة الاختلاف ١٩١
٧. ضمان الغاصب للبدل الحيولة ١٩٢
٨. ضمان من رفع رحل الغير من المشتركات ١٩٣
٩. ثبوت الضمان على الآخذ باللقطة ١٩٤
١٠. ضمان آخذ البعير مع عدم جوازه ١٩٥
١١. ثبوت الضمان على آخذ اللقطة بقصد التملك أو التصدق ١٩٦
- المبحث السادس: موارد قاعدة «على اليد» في كتاب النكاح ١٩٦
- ضمان ما يأخذه بعض أقارب الزوجة ١٩٦
- المبحث السابع: موارد قاعدة «على اليد» في كتاب الحدود ١٩٨
- ضمان السارق ما سرقه ١٩٨
- قاعدة اليد (أمارية اليد) ٢٠١

- ٢٠٢..... تطبيقات قاعدة اليد أمارية اليد في موسوعة تفصيل الشريعة
- ٢٠٢..... المبحث الأول: موارد القاعدة في كتاب الاجتهاد والتقليد
- ٢٠٢..... استناد حلية التوب إلى قاعدة اليد
- ٢٠٣..... المبحث الثاني: موارد قاعدة اليد «أمارية اليد» في كتاب الطهارة
- ٢٠٣..... ثبوت الملكية والطهارة لما يؤخذ من يد المسلم
- ٢٠٤..... المبحث الثالث: موارد قاعدة اليد «أمارية اليد» في كتاب الخمس والأنفال
- ٢٠٥..... ١. أمارية اليد على الملكية
- ٢٠٥..... ٢. من أحيأ أرضاً مواتاً فهي له
- ٢٠٦..... المبحث الرابع: موارد قاعدة اليد «أمارية اليد» في كتاب الإجارة
- ٢٠٦..... ١. ضمان المؤجر أجراً من المنفعة
- ٢٠٦..... ٢. ضمان المستأجر اجرة من المنفعة
- ٢٠٧..... المبحث الخامس: موارد قاعدة اليد «أمارية اليد» في كتاب المضاربة
- ٢٠٧..... ١. كون التركة المشكوكة للورثة
- ٢٠٧..... ٢. لزوم الوصية للمرتهن بالرهن
- ٢٠٨..... ٣. كون التركة المشكوكة للورثة
- ٢٠٨..... المبحث السادس: موارد قاعدة اليد «أمارية اليد» في كتاب الوقف
- ٢٠٩..... أمارية اليد على الملكية بلا شرط
- ٢٠٩..... المبحث السابع: موارد قاعدة اليد «أمارية اليد» في كتاب الغصب
- ٢٠٩..... اعتبار قول الغاصب بالنسبة إلى ما في يده
- ٢١٠..... المبحث الثامن: موارد قاعدة اليد «أمارية اليد» في كتاب القضاء والشهادات
- ٢١٠..... ١. الاستيلاء دليل على الملكية
- ٢١١..... ٢. شمول قاعدة اليد للمنافع
- ٢١٢..... ٣. عدم لزوم دعوى المالك في دلالة اليد على الملكية
- ٢١٥..... ● قاعدة الميسور لا يسقط بالمعسور

- ٢١٥ تطبيقات قاعدة الميسور في موسوعة تفصيل الشريعة.
- ٢١٦ المبحث الأول: موارد قاعدة الميسور، في كتاب الطهارة.
- ٢١٦ ١. عدم اعتبار المباشرة في حال الاضطرار.
- ٢١٦ ٢. جواز الاكتفاء بغسل بعض أعضاء الوضوء.
- ٢١٧ ٣. رافعية التيمم للحدّث.
- ٢١٨ ٤. سقوط الأمور المعتبرة في التيمم في حال الاضطرار.
- ٢١٨ ٥. عدم سقوط التيمم ممّن قطعت إحدى يديه.
- ٢١٩ المبحث الثاني: موارد قاعدة الميسور في كتاب الصلاة.
- ٢١٩ كفاية السجود من غير عمد.
- ٢٢٠ المبحث الثالث: موارد قاعدة الميسور في كتاب الحجّ.
- ٢٢٠ ١. عدم كفاية ما أوصى به للحجّ.
- ٢٢١ ٢. إمكان العمل بالوصيّة.
- ٢٢٢ ٣. لزوم صرف الأجرة المعيّنة للحجّ في وجوه البرّ.
- ٢٢٣ ٤. لزوم البناء على تعدّد المطلوب في موارد الشكّ.
- ٢٢٤ المبحث الرابع: موارد قاعدة الميسور في كتاب الوقف والصدقة والنذر.
- ٢٢٤ لزوم المشي بمقدار القدرة.
- ٢٢٧ ● قاعدة من أدرك ركعة فقد أدرك الصلاة.
- ٢٢٨ تطبيقات قاعدة من أدرك ركعة في الوقت فقد أدرك الصلاة.
- ٢٢٨ المبحث الأول: موردها في كتاب الطهارة.
- ٢٢٨ كفاية وقوع ركعة من الصلاة في الوقت.
- ٢٢٩ المبحث الثاني: موارد قاعدة من أدرك في كتاب الصلاة.
- ٢٢٩ ١. بقاء مقدار خمس ركعات إلى الغروب.
- ٢٣٠ ٢. عدم جواز العدول من الظهر إلى العصر.
- ٢٣٠ ٣. لزوم قطع الصلاة إذا كان من أدرك ركعة من الصلاة.

- قاعدة الفراغ ٢٣٥
- تطبيقات قاعدة الفراغ في موسوعة تفصيل الشريعة ٢٣٦
- المبحث الأول: موارد قاعدة الفراغ في كتاب الطهارة ٢٣٦
- ١. الشك في وجود الحاجب بعد الفراغ ٢٣٦
- ٢. الشك في تطهير محلّ الوضوء ٢٣٧
- ٣. الشك في الطهارة بعد الفراغ عنه ٢٣٧
- ٤. الشك في فعل من أفعال الوضوء ٢٣٨
- ٥. صحّة الصلاة إذا كان متوضّأً وتوضّأً للتجديد ٢٣٩
- ٦. صحّة الصلوات المأتي بها بعد الوضوءين ٢٤٠
- ٧. الشك في صحّة الغسل ٢٤١
- ٨. الشك في شيء من اجزئ الغسل بعد الفراغ ٢٤١
- ٩. صحّة صلاة من شك في أنه اغسل من الجنابة أم لا؟ ٢٤٢
- المبحث الثاني: موارد قاعدة الفراغ في كتاب الصلاة ٢٤٣
- عدم وجوب إتيان المتحرّج بما علم أنه لم يأت به ٢٤٣
- المبحث الثالث: موارد قاعدة الفراغ في كتاب الحج ٢٤٣
- ١. الشك في الأشواط بعد الانصراف ٢٤٤
- ٢. الشك في عدد الأشواط بعد التقصير ٢٤٥
- ٣. الشك في كون الذبح جامعاً للشرائط ٢٤٦
- قاعدة التجاوز ٢٤٩
- تطبيقات قاعدة التجاوز في موسوعة تفصيل الشريعة ٢٥٠
- المبحث الأول: موارد القاعدة في كتاب الطهارة ٢٥٠
- الشك في شيء من أجزاء الغسل ٢٥٠
- المبحث الثاني: موارد قاعدة التجاوز في كتاب الحج ٢٥١
- ١. الشك في أثناء طواف عمرة التمتع في أنه نواه أو نوى غيره ٢٥١

- ٢٥٢ ٢. الشك في أصل الإتيان بالتلبية بعد الخروج عن الميقات
- ٢٥٣ ٣. الشك في أصل الرمي أو العدد المعبرة
- ٢٥٧ ● قاعدة الإسلام يجب ما قبله
- ٢٥٨ تطبيقات قاعدة الجب «الإسلام يجب ما قبله» في موسوعة تفصيل الشريعة
- ٢٥٨ المبحث الأول: موارد القاعدة في كتاب الصوم
- ٢٥٨ ١. سقوط التكليف السابق عن الكافر
- ٢٥٩ ٢. عدم وجوب قضاء الفرائض على الكافر
- ٢٥٩ المبحث الثاني: موارد قاعدة الجب، في كتاب الزكاة
- ٢٥٩ ١. سقوط الزكاة عن الكافر إذا أسلم
- ٢٦٠ ٢. عدم وجوب زكاة الفطرة على الكافر إذا أسلم ليلة الفطر
- ٢٦١ المبحث الثالث: موارد قاعدة الجب، في كتاب الحج
- ٢٦١ عدم وجوب الحج على من استطاع حال الكفر
- ٢٦٢ المبحث الرابع: موارد قاعدة الجب في كتاب الحدود
- ٢٦٢ سقوط الحدّ عمّن ارتكب موجه حال الكفر
- ٢٦٧ ● قاعدة البيّنة على المدّعي واليمين على من أنكر
- ٢٦٨ تطبيقات القاعدة في موسوعة تفصيل الشريعة
- ٢٦٨ المبحث الأول: موارد القاعدة في كتاب الإجارة
- ٢٦٨ تقديم قول المنكر في صورة التنازع
- ٢٦٩ المبحث الثاني: موارد القاعدة في كتاب المضاربة
- ٢٦٩ ١. تقديم قول المالك مع حلفه
- ٢٦٩ ٢. تقديم قول الولي مع اليمين
- ٢٧٠ المبحث الثالث: موارد القاعدة في كتاب الغصب
- ٢٧٠ تقديم قول المنكر مع يمينه
- ٢٧٢ المبحث الرابع: موارد القاعدة في كتاب النكاح

- ٢٧٢ ١. تقديم قول مدعي الزوجية .
- ٢٧٢ ٢. تقديم قول المدعي مع البيّنة .
- ٢٧٣ ٣. ثبوت قول مدعي العيب مع إقامة البيّنة .
- ٢٧٤ ٤. تقديم قول الزوج مع يمينه .
- ٢٧٥ ٥. عدم قبول قول المرأة بدون البيّنة .
- ٢٧٥ ٦. قبول قول الزوج مع اليمين في نفي ولد نكاح المنقطع .
- ٢٧٦ ٧. قبول قول الزوج بيمينه .
- ٢٧٧ ٨. تقديم قول الأم مع يمينها .
- ٢٧٨ ٩. تقديم قول الزوج بيمينه في صورة الاختلاف في الإنفاق .
- ٢٧٩ ١٠. تقديم قول الزوجة المطلقة مع اليمين .
- ٢٧٩ ١١. تقديم قول الزوج بيمينه .
- ٢٨٠ المبحث الخامس: موارد في كتاب القضاة والتهادات .
- ٢٨٠ ١. عدم جواز الحلف على مال الغير وحقه .
- ٢٨١ ٢. لزوم حلف من تكون العين بيده .
- ٢٨١ ٣. تقديم قول من ادعى عيناً في يد آخر بعد إقامة البيّنة .
- ٢٨٢ ٤. تقديم البيّنة على اليد .
- ٢٨٢ ٥. سماع بيّنة كل من المدّعين بالنسبة إلى النصف .
- ٢٨٤ ٦. تقديم قول المدعي عند الحاكم الثاني مع البيّنة .
- ٢٨٥ المبحث السادس: موارد القاعدة في كتاب القصاص .
- ٢٨٥ ١. تقديم قول المنكر بيمينه في الاختلاف بين المقتصّ والمقتصّ منه .
- ٢٨٥ ٢. تقديم قول الجاني بيمينه .
- ٢٨٩ ● قاعدة القرعة .
- ٢٩٠ تطبيقات قاعدة القرعة في موسوعة تفصيل الشريعة .
- ٢٩٠ المبحث الأول: موارد القاعدة في كتاب الخمس .

- ٢٩١..... الرجوع إلى القرعة في صورة عدم إمكان الاحتياط .١
- ٢٩٢..... لزوم الرجوع إلى القرعة لتعيين حق الغير.....٢
- ٢٩٣..... المبحث الثاني: موارد قاعدة القرعة في كتاب الإجارة
- ٢٩٣..... ١. إجتماع البيع والإجارة في العين الواحدة
- ٢٩٤..... ٢. الرجوع إلى القرعة لتعيين رعاية من تجب حقه أولاً.....
- ٢٩٥..... المبحث الثالث: موارد قاعدة القرعة في كتاب المضاربة
- ٢٩٥..... ١. الرجوع إلى القرعة في صورة موت عامل المضاربة
- ٢٩٧..... ٢. العلاج بالقرعة إذا تحقق الاختلاط في القيمات
- ٢٩٨..... ٣. الرجوع إلى القرعة في تعيين حصّة كل شريك
- ٢٩٩..... ٤. الرجوع إلى القرعة في تعيين حصص الشركاء.....
- ٢٩٩..... ٥. الرجوع إلى القرعة في القول «لأخذ هذين».....
- ٢٩٩..... المبحث الرابع: موارد قاعدة القرعة في كتاب الوصايا.....
- ٣٠٠..... ١. الشك في أنه وقف تشريك أو ترتيب
- ٣٠٠..... ٢. الشك في موقف عليهم
- ٣٠١..... ٣. الرجوع إلى القرعة في الانتفاع عن الموقوفة.....
- ٣٠٢..... ٤. الرجوع إلى القرعة فيما إذا نسي الوصي مصرف الوصية.....
- ٣٠٣..... المبحث الخامس: موارد قاعدة القرعة في كتاب النكاح
- ٣٠٣..... ١. الرجوع إلى القرعة في الصغيرة المعقودة لرجلين
- ٣٠٣..... ٢. لزوم تعيين الزوج بالقرعة
- ٣٠٤..... ٣. الرجوع إلى القرعة في تعيين الزوج
- ٣٠٥..... ٤. الرجوع إلى القرعة في التزويج بالأختين.....
- ٣٠٦..... ٥. الرجوع بالقرعة في القسمة بين النساء
- ٣٠٧..... ٦. الرجوع إلى القرعة في حقوق الولد
- ٣٠٨..... ٧. الرجوع إلى القرعة في المولد من الموطوءة بالشبهة.....

٨. الرجوع إلى القرعة فيمن مات من الأبوين ٣٠٩
٩. الرجوع إلى القرعة في نفقة الأولاد ٣٠٩
- المبحث السادس: موارد القاعدة في كتاب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ٣١١
١. الرجوع إلى القرعة في التوبين المشتبهين ٣١١
٢. الرجوع إلى القرعة في اختلاط القيميين ٣١٢
- المبحث السابع: موارد قاعدة القرعة في كتاب الطلاق والمواريث ٣١٢
١. الرجوع إلى القرعة في تعيين المطلقة ٣١٣
٢. الرجوع إلى القرعة في تعيين الرجلية والأنثوية ٣١٤
٣. الرجوع إلى القرعة في موت إثنين بينهما التوارث ٣١٤
- المبحث الثامن: موارد القاعدة في كتاب القضاء والشهادات ٣١٥
١. الرجوع إلى القرعة في كل المدعى به معلوماً بوجه ٣١٥
٢. الرجوع إلى القرعة فيما حلت البيعة على كونه المديون أحد الشخصين ٣١٦
٣. تصديق ذي اليد أحد المتنازعين ٣١٨
٤. الرجوع إلى القرعة فيما لم يكن ذي اليد في البيعة ٣١٩
- المبحث التاسع: موارد قاعدة القرعة في كتاب القصاص ٣١٩
١. الرجوع إلى القرعة لتعيين أب المقتول ٣٢٠
٢. الرجوع إلى القرعة في نزاع الأولياء في مباشرة القتل ٣٢٠
٣. الرجوع إلى القرعة في إختلاف الورثة ٣٢١
- المبحث العاشر: موارد قاعدة القرعة في كتاب الحدود ٣٢١
- الرجوع إلى القرعة في تعيين الأصابع الأصلية ٣٢١
- قاعدة الطهارة ٣٢٥
- تطبيقات قاعدة الطهارة في موسوعة تفصيل الشريعة ٣٢٦
١. طهارة الماء القليل المتنجس المتمم كراً ٣٢٦
٢. طهارة الماء المشكوك الكثرية مع عدم العلم بحالته السابقة ٣٢٧

٣. الرجوع إلى قاعدة الطهارة بعد تساقط استصحابي النجاسة والطهارة..... ٣٢٨
٤. طهارة الماء القليل مع ملاقاته للنجاسة إذا شك في أن له مادة أم لا ٣٢٨
٥. طهارة الماء القليل إذا صار كزراً وعلمنا بالملاقاة وشكنا في تقدم كل منهما ٣٣٠
٦. طهارة الماء القليل المسبوق بالكربة إذا..... ٣٣٢
٧. طهارة ما يتقاطر من السطح النجس بعد انقطاع المطر ٣٣٣
٨. طهارة البلل المشتبه..... ٣٣٤
٩. طهارة الثوب الملاقي مع النجس..... ٣٣٤
١٠. صحة الصلاة عقب الطهارتين بالمائتين المشتبهين..... ٣٣٥
١١. طهارة خرد الحرام المشكوك ٣٣٦
١٢. الشك في كون الخرد من المأكول اللحم أو غيره..... ٣٣٦
١٣. طهارة خرد الحيوان إذا شك في أن ممّا له نفس سائلة أو من غيره..... ٣٣٦
١٤. طهارة خرد الحيوان الذي له لحم محرّم هذا الشك ٣٣٧
١٥. طهارة الفأرة المأخوذة من الميتة ٣٣٧
١٦. طهارة اللحم المأخوذ من الكافر إذا شك أنه من ذي النسل أربعه ٣٣٨
١٧. طهارة ما أخذ من الكفار أو من سوقهم إذا شك أنه من أجزاء الحيوان أو غيره..... ٣٣٩
١٨. طهارة الدم إذا شك في نجاسته..... ٣٣٩
١٩. طهارة دم ما لا نفس له كالسمك ونحوه..... ٣٤٠
٢٠. طهارة الدم إذا شك في أنه ممّا له نفس سائلة أو غيره..... ٣٤٠
٢١. طهارة ما شك في أنه دم أو لا، أو أنه ممّا له نفس سائلة أو لا، ونحوه..... ٣٤١
٢٢. طهارة ما في تحت الأظفار أو الجلد إذا احتل أنه لحم صار كالدم بسبب الرض ٣٤٢
٢٣. طهارة ما يتولّد من الكلب والخنزير ٣٤٣
- ٢٤ و ٢٥. طهارة العصير العنبي..... ٣٤٤
٢٦. طهارة أهل الكتاب..... ٣٤٥
٢٧. طهارة النمل الذي يقع على النمل..... ٣٤٥

٢٨. طهارة النعال والخفاف وجواز الصلاة فيهما ٣٤٦
٢٩. طهارة ما شك في استحالته من الأعيان النجسة ٣٤٧
٣٠. طهارة العصير العنبي المغلى إذا شك في مسكريته ٣٤٨
٣١. طهارة الفضلات المتصلة بالكافر بالإسلام ٣٤٩
٣٢. طهارة أواني وثياب الكفار وسائر ما في أيديهم ٣٥٠
- قاعدة الإقرار ٣٥٣
- تطبيقات قاعدة الإقرار في موسوعة تفصيل الشريعة ٣٥٤
- المبحث الأول: مورد القاعدة في كتاب الحج ٣٥٤
١. لزوم الضرر على الوارث المقر بوجود وارث آخر ٣٥٤
- المبحث الثاني: موارد قاعدة الإقرار في كتاب المضاربة ٣٥٦
١. نفوذ إقرار المحجور عليه في حقه ٣٥٦
٢. الإقرار بعين لشخصين ٣٥٧
٣. نفوذ إقرار الورثة بدين على الميت ٣٥٧
- المبحث الثالث: مورد قاعدة الإقرار في كتاب الوقف والصدقة وغيرهما ٣٥٨
- نفوذ إقرار المقر بالوصية ٣٥٨
- المبحث الرابع: مورد قاعدة الإقرار في كتاب النكاح ٣٥٩
- نفوذ إقرار أحد الزوجين بالزوجية ٣٥٩
- المبحث الخامس: موارد قاعدة الإقرار في كتاب الطلاق والمواريث ٣٦٠
١. نفوذ إقرار المرأة بعدم الدخول ٣٦٠
٢. لحوق الولد بمن كذب نفسه بعدما لاعن لنفي الولد ٣٦٠
- المبحث السادس: موارد قاعدة الإقرار في كتاب القضاء والشهادات ٣٦١
١. ثبوت المقر به للمقر له بإقرار المقر ٣٦١
٢. لزوم حكم الحاكم الثاني على حكم الحاكم الأول ٣٦٢
- المبحث السابع: مورد قاعدة الإقرار في كتاب الحدود ٣٦٢

- ثبوت الزنا بالإقرار بعد تمامية شرائط المقرّر ٣٦٣
- قاعدة عدم سماع الإنكار بعد الإقرار ٣٦٧
- تطبيقات قاعدة عدم سماع الإنكار بعد الإقرار، في موسوعة تفصيل الشريعة ٣٦٨
١. ثبوت الحكم بالإقرار وعدم الالتفات إلى الإنكار بعده ٣٦٨
٢. إثبات الولد بالإقرار وعدم سماع الإنكار بعده ٣٧٠
- قاعدة الإتلاف ٣٧٥
- تطبيقات قاعدة الإتلاف في موسوعة تفصيل الشريعة ٣٧٦
- المبحث الأول: موارد قاعدة الإتلاف في باب الزكاة ٣٧٦
١. ضمان غير المستحق للزكاة بعد الأخذ والتلف ٣٧٦
٢. ضمان كلّ من المتلف والمالك للزكاة ٣٧٧
- المبحث الثاني: موارد قاعدة الإتلاف في كتاب الخمس ٣٧٧
١. ثبوت الضمان على المسبّب والمجنون ٣٧٨
٢. ضمان آخذ الخمس وجواز الرجوع إليه ٣٧٨
٣. ضمان من أخرج خمس المال المختلط بالحرام بعد تبين المالك ٣٧٩
٤. ضمان من تصرف في الحلال المختلط بالحرام قبل إخراج الخمس ٣٧٩
٥. جواز ردّ الخمس من المستحقّ إلى المالك ٣٨٠
- المبحث الثالث: موارد قاعدة الإتلاف في كتاب الحجّ ٣٨١
١. ضمان الوصيّ أو الوارث بما زاد على الميقاتيّة ٣٨٢
٢. عدم جواز تسليم الأجرة قبل العمل ٣٨٢
- المبحث الرابع: موارد قاعدة الإتلاف في كتاب الإجارة ٣٨٣
١. ضمان المؤجّر للمنفعة المستوفاة من العين المستأجرة ٣٨٤
٢. ثبوت الخيار للمستأجر بالنسبة إلى المنافع الفائتة ٣٨٥
٣. ثبوت أجرة المثل للمنافع المستوفاة ٣٨٧
٤. الرجوع بأجرة المثل للمنفعة الفائتة على المستأجر ٣٨٧

- ٣٨٨ ٥. ضمان الختّان إذا جاوز الحدّ، وكذا الصانع إذا كان مفسداً.
- ٣٨٩ ٦. ضمان الحمال إذا عثر فانكسر ما كان على ظهره أو رأسه.
- ٣٩٠ المبحث الخامس: موارد قاعدة الإلتاف في كتاب المضاربة.
- ٣٩٠ ١. ضمان الزارع لو ترك الزرع لغير عذر.
- ٣٩١ ٢. ضمان السفية لما يأخذه من المشتري بعد الإلتاف.
- ٣٩٢ ٣. ضمان السفية لإلتاف ما أودع عنده.
- ٣٩٢ ٤. ضمان المقرّر بعين لشخصين بإعطاء العين للأول وقيمتها للثاني.
- ٣٩٣ المبحث السادس: موارد قاعدة الإلتاف في كتاب الوقف والصدقة والوصية.
- ٣٩٣ ١. ضمان الصبيّ لما ثبت على عهدته من مال الغير.
- ٣٩٤ ٢. ضمان الوصي في حرّة التعدي أو التفريط.
- ٣٩٤ ٣. لزوم التصدّق بالمثل أو السمة.
- ٣٩٥ المبحث السابع: موارد قاعدة الإلتاف في كتاب الغصب وإحياء الموات.
- ٣٩٥ ١. ضمان المستولي على حقّ الغير دون حيلة.
- ٣٩٦ ٢. ضمان المستولي على حرّ إذا حبسه واستوفى ما عثره أو تلفت بتسبب منه.
- ٣٩٧ ٣. ضمان القائد إذا أخذ بمقود الدابة بدون إذن المالك وأنفق المالك بوجهه.
- ٣٩٧ ٤. ضمان السائق للتلف أو العيب.
- ٣٩٨ ٥. ضمان الغاصب للمنافع المستوفاة من المبدل.
- ٣٩٩ ٦. ضمان التالف لمال الغير بالمباشرة أو بالتسبب.
- ٣٩٩ ٧. ضمان الغاصب والأكل للطعام المغصوب.
- ٤٠٠ المبحث الثامن: موارد قاعدة الإلتاف في كتاب النكاح.
- ٤٠٠ ١. ضمان المرضعة لما يغرمه الزوج من المهر بعد إبطال نكاح الزوجة بسبب رضاعها.
- ٤٠٢ ٢. ضمان الزوجة للمهر بعد الإلتاف وتبين فساد العقد قبل الدخول.
- ٤٠٢ ٣. ضمان المطلقة البائنة لما أخذته من النفقة.
- ٤٠٣ المبحث التاسع: موارد قاعدة الإلتاف في كتاب الحدود.

- ٤٠٤ ضمان الهاتك لما أتلفه وأفسده حال هتك الحرز ٤٠٤
- المبحث العاشر: موارد قاعدة الإلتلاف في كتاب الديات ٤٠٤
١. ضمان القاتل لمن ضربه تأديباً فاتفق القتل ٤٠٥
٢. ضمان الطبيب لما يتلف بعلاجه ٤٠٥
٣. ضمان الختّان إذا تجاوز الحدّ ٤٠٦
٤. ضمان النائم أو الظئر إذا أتلّف نفساً بانقلابه أو سائر حركاته ٤٠٦
٥. ضمان من تأجج النار أو فتح المياه ٤٠٧
٦. ضمان الصغير والمجنون وما أتلفه البهيمة بتفريط من المالك على مالهم ٤٠٨
٧. ضمان المتلف لما أتلفه من الحيوان بالتذكية أو غيرها ٤٠٩
٨. ضمان المولف كلّ مال المنفعة العقلانيّة ٤١٠
- قاعدة دم المسلم لا يذهب هدرأ ٤١٣
- تطبيقات قاعدة دم المسلم لا يذهب هدرأ في موسوعة تفصيل الشريعة ٤١٤
- المبحث الأول: موارد قاعدة دم المسلم لا يذهب هدرأ في كتاب القصاص ٤١٤
١. ثبوت الدية على من تقدّم الطعام المسموم إلى شخص يتخيّل أنه مهدور الدّم ٤١٤
٢. ثبوت الدية على الأب بقتل ابنه ٤١٥
٣. ثبوت الدية على عاقلة المجنون والصبي وفي صورة الشكّ على ماله ٤١٥
٤. ثبوت الدية على الجاني إذا اختلف وليّ المقتول والجاني ٤١٦
٥. اعتبار اللوث في إدعاء القتل على مسلم ٤١٧
٦. جواز حبس المتّهم في الدم ستّة أيام ٤١٨
- المبحث الثاني: موارد قاعدة دم المسلم لا يذهب هدرأ في كتاب الديات ٤١٨
١. ثبوت الدية أو القصاص على من ثبت استناد القتل إليه ٤١٩
٢. ضمان المخيف إذا استند الموت إلى إخافته ٤٢٠
٣. ثبوت القود أو الدية على من وقع من علوّ على غيره فقتله ٤٢٠
٤. ضمان الدافع إذا دفع شخصاً أفياءً أو دفعه فوقع على غيره فقتله ٤٢١

- قاعدة الإئتمان ٤٢٥
- تطبيقات قاعدة الإئتمان، (الأمين لا يكون ضامناً) في موسوعة تفصيل الشريعة ٤٢٦
- المبحث الأول: موارد القاعدة في كتاب الخمس ٤٢٦
١. عدم ضمان الناقل إذا تلف الخمس إذا كان النقل بإذن المجتهد أو لم يوجد ٤٢٦
- المستحق في البلد ٤٢٦
٢. عدم ضمان ناقل الخمس بعد التلف ٤٢٨
- المبحث الثاني: مورد قاعدة الإئتمان في كتاب المضاربة ٤٢٨
- عدم ضمان الوكيل بالنسبة إلى ما في يده ٤٢٩
- المبحث الثالث: مورد قاعدة الإئتمان في كتاب الوقف والصدقة ٤٢٩
- عدم ضمان الوصي ما دام لم تعد ولم يفرض ٤٢٩
- قاعدة كل ما يضمن بصحة يضمن فاسده ٤٣٣
- تطبيقات القاعدة في موسوعة تفصيل الشريعة ٤٣٤
- المبحث الأول: موارد القاعدة في كتاب الحج ٤٣٤
١. ضمان أجره المثل للأجير بعد موته ٤٣٤
٢. عدم ضمان المستأجر لأجره المثل في مقابل المقدمات ٤٣٥
- المبحث الثاني: موارد القاعدة في كتاب الإجارة ٤٣٦
١. ضمان المستأجر في الإجارة الفاسدة ٤٣٦
٢. عدم ضمان المستأجر بالنسبة إلى العين المستأجرة في مدة الإجارة ٤٣٧
- المبحث الثالث: موارد القاعدة في كتاب المضاربة ٤٣٨
١. عدم ضمان العامل للتلف والنقص الواردين على مال المضاربة الفاسدة ٤٣٨
٢. ضمان المالك بالنسبة إلى أجره المثل للعامل ٤٣٩
- قاعدة كل من مرّ بميقات وجب عليه الإحرام ٤٤٣
- تطبيقات قاعدة كل من مرّ بميقات وجب عليه الإحرام في كتاب الحج ٤٤٤
١. صحة نذر الإحرام من المحل المشكوك ٤٤٤

- ٤٤٥ ٢. عدم جواز التجاوز عن الميقات بدون الإحرام
- ٤٤٩ ● قاعدة وجوب التخليّة بين المالك وماله
- ٤٥٠ تطبيقات القاعدة في موسوعة تفصيل الشريعة
- ٤٥٠ وجوب التخليّة بين المالك وماله
- ٤٥٥ ● قاعدة الإذن في الشيء إذن في لوازمه
- ٤٥٦ تطبيقات قاعدة الإذن في الشيء إذن في لوازمه، في موسوعة تفصيل الشريعة
- ٤٥٦ ١. لزوم اقتصار المأذون على المقدار المأذون فيه
- ٤٥٧ ٢. جواز تسليم المستأجرة العين المستأجرة إلى المستأجر الثاني
- ٤٦١ ● قاعدة الإقحام
- ٤٦٢ تطبيقات قاعدة الإقحام في موسوعة تفصيل الشريعة
- ٤٦٢ عدم استحقاق العامر أجره على عمله
- ٤٦٥ ● قاعدة المؤمنون عند شروطهم
- ٤٦٦ تطبيقات قاعدة المؤمنون عند شروطهم، في موسوعة تفصيل الشريعة
- ٤٦٦ المبحث الأوّل: موارد القاعدة في كتاب الإجارة
- ٤٦٦ اشتراط ضمان العين المستأجرة
- ٤٦٧ المبحث الثاني: مورد قاعدة المؤمنون عند شروطهم، في كتاب الخمس
- ٤٦٧ صحّة اشتراط الذمّي إعطاء الخمس على البائع المسلم
- ٤٦٧ المبحث الثالث: موارد قاعدة «المؤمنون عند شروطهم» في كتاب النكاح
- ٤٦٨ ١. جواز اشتراط الخيار في المهر مع تعيين المدّة
- ٤٦٨ ٢. جواز اشتراط الإتيان في العقد الانقطاعي ليلاً أو نهاراً
- ٤٦٨ ٣. جواز اشتراط تبرئة الولي من المهر في ضمن العقد
- ٤٦٩ ٤. جواز اشتراط عدم خروج الزوجة من بلدها
- ٤٧٠ ١. جواز اشتراط الواقف عزل التولية لنفسه
- ٤٧٠ ٢. جواز اشتراط الخيار في عقد الكفالة

- ٤٧١ ٣. جواز العفو عن الجنائية والسراية معاً
- ٤٧٥ ● قاعدة عدم شرطية البلوغ في الأحكام الوضعية
- ٤٧٦ تطبيقات القاعدة في موسوعة تفصيل الشريعة
- ٤٧٦ ١. شرطية الختان في طواف الأطفال
- ٤٧٧ ٢. إنعقاد نذر الحج من الصبي
- ٤٧٨ ٣. صحة وصية الصبي البالغ عسراً
- ٤٧٩ ٤. صحة عقد نكاح الصبي المميز مع القصد لنفسه أو لغيره
- ٤٧٩ ٥. عمومية الأحكام الوضعية لغير البالغين
- ٤٨٣ ● قاعدة الوقوف على حسب ما يوقفها أهلها
- ٤٨٤ تطبيق القاعدة في موسوعة تفصيل الشريعة
- ٤٨٤ تبعية الوقف من حيث كيفية الترتيب لجعل الواقف
- ٤٨٩ ● قاعدة كل عضو يقتض منه مع وجوده ثبوت الدية مع فقده
- ٤٩٠ تطبيقات القاعدة في موسوعة تفصيل الشريعة
- ٤٩٠ ١. حكم قطع أيدي جماعة على التعاقب
- ٤٩٠ ٢. ثبوت الدية في تركة قاتل العمد إذا هلك قبل القصاص
- ٤٩٥ ● قاعدة ذكاة الجنين ذكاة أمه
- ٤٩٦ تطبيقات قاعدة «ذكاة الجنين ذكاة أمه» في موسوعة تفصيل الشريعة
- ٤٩٦ حلية أكل الجنين بتذكية أمه
- ٥٠١ ● قاعدة السوق
- ٥٠٢ تطبيقات قاعدة «السوق» في موسوعة تفصيل الشريعة
- ٥٠٢ حلية ما يؤخذ من سوق المسلمين وطهارته
- ٥٠٧ ● قاعدة الإلزام
- ٥٠٨ تطبيقات قاعدة «الإلزام» في موسوعة تفصيل الشريعة
- ٥٠٨ المبحث الأول: موارد القاعدة في كتاب الوقف والصدقة

١. صحّة وقف الكافر أو المخالف على طبق مذهبه وإلزامه بما ألزم نفسه: ٥٠٨
٢. صحّة وقف الكافر فيما يصحّ منه، إلزاماً على مذهبه ٥٠٩
٣. صحّة وقف الكافر فيما لا يمنع فيه على مذهبه ٥٠٩
- المبحث الثاني: موارد قاعدة «الإلزام» في كتاب الطلاق ٥١٠
١. صحّة طلاق المخالف بما يصحّ عندهم ٥١٠
٢. عدم استحقات الولد الأكبر للحبوة إن كان مخالفاً معتقداً لعدم الاستحقاق ٥١١
٣. عدم مانعية نكاح سائر المذاهب عن التوارث ٥١٢
٤. إلزام المخالفين بما ألزموا به أنفسهم ٥١٣
- جواز النّوح بالمطلقة على غير السنّة ٥١٣
- قاعدة كل من لم يباشر القتل لم يقتض منه ٥١٧
- تطبيقات قاعدة «كل من لم يباشر القتل لم يقتض عنه» ٥١٨
١. عدم ثبوت القصاص على من طرح شخصاً في النار وهو ٥١٨
٢. عدم ثبوت الدية والقود على من قعد شخصاً فنزف الدم وتركه ٥٢٠
- قاعدة الفراش ٥٢٣
- تطبيقات قاعدة «الولد للفراش» في موسوعة تفصيل الشريعة ٥٢٤
١. إلحاق ولد المتمتع بها بالولد ٥٢٤
٢. عدم جواز نفي الولد ٥٢٥
٣. عدم جواز إنكار ولدية من تولد في فراشه ٥٢٥
٤. عدم ثبوت النسب بالقيافة ٥٢٦
- قاعدة الإحترام ٥٣١
- تطبيقات قاعدة «الإحترام» في موسوعة تفصيل الشريعة ٥٣٢
١. ثبوت أجره المثل للموَجِر ٥٣٢
٢. جواز أخذ الأجرة على الواجب ٥٣٣
٣. استحقات العامل أجره مثل عمله ٥٣٤

- ٥٣٥ ٤. ثبوت أجره السقي واللف لمستأجر الدابة
- ٥٣٩ قاعدة من أحياء أرضاً فهي له
- ٥٤٠ تطبيقات قاعدة «من أحياء أرضاً فهي له» في موسوعة تفصيل الشريعة
- ٥٤٠ ١. حصول الملكية بإحياء الأرض الموات بالعرض
- ٥٤١ ٢. إحياء الأرض الموات في حوالي القناة
- ٥٤١ ٣. تحقق الإحياء بما يعتاد في تلك البلاد
- ٥٤٢ ٤. جواز إحياء الطريق إذا انقطع عنه المارة
- ٥٤٥ قاعدة جواز أخذ الأجر على الواجب
- ٥٤٦ تطبيقات قاعدة «جواز أخذ الأجر على الواجب» في موسوعة تفصيل الشريعة
- ٥٤٦ ١. جواز أخذ ما بذله الزوجة في قبالة الإتيان بما وجب عليه
- ٥٤٧ ٢. أخذ الأجر على الواجب
- ٥٥١ قاعدة من حاز ملك
- ٥٥٢ تطبيقات قاعدة «من حاز ملك» في موسوعة تفصيل الشريعة
- ٥٥٢ ١. تحقق الملكية بالحيازة في المياه المشتركة
- ٥٥٤ ٢. حصول الملكية بالحيازة
- ٥٥٥ ٣. حصول الملكية بالوكالة في الحيازة
- ٥٥٦ ٤. حصول الملكية بالاستئجار للحيازة
- ٥٥٦ ٥. حصول الملكية بأخذ الحيوان الوحشي
- ٥٥٧ ٦. تحقق الملكية باصطياد صيد المعرض عنه مالكة
- ٥٦١ قاعدة لادية لمن قتله الحدّ
- ٥٦٢ تطبيقات قاعدة «لادية لمن قتله الحدّ» في موسوعة تفصيل الشريعة
- ٥٦٢ ١. عدم ثبوت الدية للمقتول بالحدّ والتعزير
- ٥٦٢ ٢. عدم كون السراية مضمونة
- ٥٦٣ ٣. عدم ثبوت القصاص لمن هلك بسراية القصاص أو الحدّ

٤. عدم ضمان السراية في قصاص الطرف ٥٦٤
٦. عدم ثبوت الدية إذا إنتهى الحدّ أو القصاص إلى قتله بالسراية ٥٦٤
- قاعدة لا ميراث للقاتل ٥٦٩
- تطبيقات قاعدة «لا ميراث للقاتل» في موسوعة تفصيل الشريعة ٥٧٠
١. عدم إرث القاتل من المقتول ٥٧٠
٢. عدم ثبوت الإرث للقاتل وإن كان الوالد ٥٧١
٣. ثبوت الدية على المرأة الحاملة إذا أُلقت حملها وعدم إرثها عنها ٥٧١
٤. ثبوت الدية على الأب إذا قتل ولده عدم إرثه منه ٥٧٢
- قاعدة الحدود تدرء بالشبهات ٥٧٥
- تطبيقات قاعدة «الحدود تدرء بالشبهات» في موسوعة تفصيل الشريعة ٥٧٦
١. اختصاص جريان الحكم على الغائب بحقوق الناس دون حقوق الله ٥٧٦
٢. درء الحدّ إذا شهد بحقوق الله محضاً كالزنا واللواط ثم فسقاً أو كفراً ٥٧٧
٣. نقض الحكم في حدود الله محضاً إذا رجعا للشاهدان ٥٧٨
٤. الدخول بما دون الحشفة لفاقد الشبهة الدارئة ٥٧٩
٥. درء الحدّ عمّن إعتقد الحليّة إجتهداً أو تأميداً ٥٨٠
٦. درء الحدّ عمّن تزوّج في العدة إذا كان جاهلاً ٥٨١
٧. درء الحدّ عن المرأة التي إدّعت إكراهها على الزنا أو تشبّهت بها ٥٨٢
٨. درء الحدّ لشبهة فسق الشهود ٥٨٢
٩. استثناء الرأس في جلد الزاني ٥٨٣
١٠. درء الحدّ عمّن شهد الشهود عليه بما يوجب الرجم أو الجلد إذا ٥٨٤
١١. عدم جريان أحكام القيادة في الجمع بين المرأتين ٥٨٥
١٢. درء الحدّ عمّن قال لشخص: ولدت من الزنا ٥٨٦
١٣. عدم ثبوت الزائد على حدّ واحد على القاتل: «زنيبت أنت بفلاتة» ٥٨٧
١٤. جريان قاعدة الحدود تدرء بالشبهات، في حدّ السرقة أيضاً ٥٨٨

- ٥٨٩ ١٥. درأ الحدِّ عمَّن سرق سهم الإمام ٧.
- ٥٩٠ ١٦. درأ الحدِّ عمَّن ظهر عنه ما يوجب الارتداد وأدعى خلافه.
- ٥٩٥ ● قاعدة كلِّ جنابة لا مقدر لها ففيها الأرش.
- ٥٩٦ تطبيقات القاعدة في موسوعة تفصيل الشريعة.
- ٥٩٦ ١. لزوم الأرش على من قلع سنّاً لشخص إذا عادت المقلوعة ناقصة أو متغيّرة.
- ٥٩٧ ٢. عدم جواز قطع إصبع زائدة والكفّ.
- ٥٩٨ ٣. أخذ الأرش من الجنابة التي لا تقدير فيه شرعاً.
- ٦٠٠ ٤. ثبوت الأرش إذا نبت بعض الشعر دون بعض.
- ٦٠٠ ٥. ثبوت الأرش فيما لا تقدير له من الشعر، ولحية الخُنثى المشكل.
- ٦٠١ ٦. ثبوت الأرش في لحية الخُنثى والمرأة.
- ٦٠٢ ٧. ثبوت الدية الكاسية الأرش في قطع المارن أولاً ثمّ بعض القصبه.
- ٦٠٤ ٨. ثبوت الأرش في الجنابة على النخبة حتى تقلّصت.
- ٦٠٤ ٩. ثبوت الأرش في قلع الأسنان الزائد على إيمان وعشرين.
- ٦٠٦ ١٠. ثبوت الدية والأرش معاً إذا كسر شخص ما يبرئ من اللّثة.
- ٦٠٧ ١١. ثبوت الأرش في صورة تمايل العنق وبطلان الأزدرار.
- ٦٠٨ ١٢. ثبوت الأرش لو جنى على اللّحيين ونفض المضع.
- ٦٠٨ ١٣. ثبوت الأرش في قطع الكفّ مع فقد الأصابع.
- ٦٠٩ ١٤. ثبوت الأرش في قطع اليد الزائدة.
- ٦١٠ ١٥. ثبوت الأرش في صورة إصابة الثدي.
- ٦١٠ ١٦. ثبوت الأرش في قطع الحلمتين من المرأة.
- ٦١١ ١٧. ثبوت الأرش في إنخرام مجرى البول وقطع بعض الحشفة.
- ٦١١ ١٨. الحكومة لقطع ما بقي من الحشفة.
- ٦١٢ ١٩. قطع بعض الحشفة.
- ٦١٣ ٢٠. ثبوت الأرش في قطع ذكر الخُنثى المشكل أو المعلوم أنوثته.

٢١. ثبوت الأرش في قطع ركب المرأة وعانة الرجل ٦١٣
٢٢. ثبوت الأرش في كسر بعضوص شخص إذا لم يملك ريبه ٦١٤
٢٣. ثبوت الأرش إذا عاد الشمّ قبل أداء الدية الكاملة بذهابه ٦١٥
٢٤. ثبوت الأرش في زوال الذوق وذهابه بالمرّة ٦١٥
٢٥. ثبوت الأرش في الجناية على معرس اللّحية ٦١٦
٢٦. ثبوت الأرش في جناية توجب تعذّر الإنزال ونحوه ٦١٦
٢٧. ثبوت الأرش في سلس البول في بعض اليوم أو بعض الأيام ٦١٨
٢٨. ثبوت الأرش في الدامغة مضافاً إلى ما هو الثابت في المأمومة ٦١٨
٢٩. ثبوت الأرش في النافذة في أطراف المرأة ٦١٩
٣٠. ثبوت الأرش في قطع عضو بعد شلله ٦٢١
٣١. ثبوت الأرش في حصى تنقص في الأمّ ٦٢٢
- قاعدة أولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض ٦٢٥
- تطبيقات القاعدة في موسوعة تفصيل الشريعة ٦٢٦
١. تقسيم الوقف على كفيّة طبقات الإرث ٦٢٦
٢. وجوب نفقة الأولاد على الأب ثمّ على الجدّ ٦٢٧
٣. إعطاء الزائد على الفروض لأصحاب الفروض دون العصبية ٦٢٧
٤. مراتب إرث الأنساب ٦٢٨
٥. تقدّم الإخوة في الإرث على أولاد الإخوة ٦٢٩
٦. لزوم رعاية المرتبة في إرث الجدودة ٦٢٩
٧. عدم إرث أحد من أولاد العمومة والخوولة مع وجود واحد منهما ٦٣٠
٨. قيام أولاد العمومة والخوولة مقامهم عند عدمهم ٦٣٠
٩. تقدّم أعمام الميّت وعمّاته وأولادهم على أعمام الأب والأمّ وعمّاتهما ٦٣١
- قاعدة تبعيّة الكفّارة لوجود الإرادة ٦٣٥

١. عدم ثبوت الكفارة على الزوجة الصائمة المكروهة على الجماع ٦٣٥
٢. ثبوت الكفارة على الزوج إذا أكره زوجته الصائمة على الجماع ٦٣٨
- قاعدة لا مسامحة في التحديدات ٦٤٣
- تطبيقات قاعدة «لا مسامحة في التحديدات» في موسوعة تفصيل الشريعة ٦٤٤
١. المعفو من الدّم في البدن واللّباس ٦٤٤
٢. لزوم التتابع في صوم شهرين من الكفارة ٦٤٥
٣. عدم المسامحة فيما عيّنه الشارع حدّاً ٦٤٦
- قاعدة التسامح في أدلة السنن ٦٥١
- تطبيقات قاعدة «التسامح في أدلة السنن» في موسوعة تفصيل الشريعة ٦٥٢
١. حمل ما يدل على نون فلة الظهر أربع ركعات على مراتب الاستحباب ٦٥٢
٢. جواز حمل ما يدل على أن الفلة لعصر أقل من الثمان على ٦٥٣
٣. ثبوت استحباب صلاة الغفيلة ٦٥٣
٤. تأكّد استحباب الصوم في الأيام التالية ٦٥٤
٥. تأكّد استحباب الإعتكاف في شهر رمضان ٦٥٥
٦. استحباب شقّ ما يستر ظهر القدم ٦٥٦
٧. أفضليّة الإتيان بالصلاة الثانية بعد السعي ٦٥٧
٨. رعاية الآداب المستحبّة عند ذبح الحيوان ٦٥٧
٩. استحباب تصدّي القضاء ٦٥٨
١٠. استحباب فحص القاضي عن تزكية البيّنة ٦٥٨
- قاعدة اشتراك الكفّار ٦٦٣
- تطبيقات القاعدة في موسوعة تفصيل الشريعة ٦٦٤
١. عقاب الكفّار بترك الصلاة والزكاة والحجّ ٦٦٤
٢. وجوب الحجّ على الكافر إذا تمّت شرائطه كالمسلم ٦٦٥
٣. وجوب الزكاة على الكافر كسائر الواجبات ٦٦٦

٤. حرمة بيع العنب والتمر ليعمل خمراً ٦٦٧
- قاعدة كلما أمكن الصبي من أفعال الحج يفعله ٦٧١
- تطبيقات القاعدة في موسوعة تفصيل الشريعة ٦٧٢
- لزوم نيّة الإحرام على الولي من ناحية الصبي ٦٧٢
- قاعدة الاحسان ٦٧٧
- تطبيقات قاعدة «الإحسان» في موسوعة تفصيل الشريعة ٦٧٨
١. عدم ثبوت الضمان على النائب المتبرّع إذا عمل في الذبح جهلاً أو نسياناً على ... ٦٧٨
٢. جواز أخذ الحيوان إذا كان في معرض الخطر وحفظه لصاحبه من دون ضمان ٦٨٠
- قاعدة تبعث النماء للأصل ٦٨٣
- تطبيقات قاعدة «تبعث النماء للأصل» في موسوعة تفصيل الشريعة ٦٨٤
- اقتضاء البيع لنقل المنفعة كما مضائه لنقل العين ٦٨٤
- قاعدة السلطنة ٦٨٩
- تطبيقات قاعدة السلطنة، في موسوعة تفصيل الشريعة ٦٩٠
١. جواز رجوع البازل عن بذله قبل الدخول في الإحرام ٦٩٠
٢. حرمة الاحتكار مع أنه خلاف الأصل وقاعدة السلطنة ٦٩٤
٣. حرمة الإحتكار وإن كانت مخالفة لقاعدة السلطنة ٦٩٥
٤. جواز إجبار المحتكر على البيع مع أنه مخالف لقاعدة السلطنة ٦٩٥
٥. جواز فتح الخيوط خيوطه وأخذها ٦٩٦
٦. جواز جعل الواقف تولية الوقف لأي شخص شاء ٦٩٧
٧. جواز التبويض في التولية للواقف ٦٩٧
٨. جواز تعيين الواقف للمتولي شيئاً من المنافع ٦٩٨
- قاعدة الغرور ٧٠١
- تطبيقات قاعدة «الغرور» في موسوعة تفصيل الشريعة ٧٠٢
١. عدم جواز الرجوع في البذل بعد الدخول في الإحرام ٧٠٢

٢. ضمان الباذل لنفقة إتمام الحج بعد الرجوع عن البذل ٧٠٤
٣. ضمان الباذل إذا بذل مالاً مغصوباً على القاعدة ٧٠٤
٤. استحقاق العامل الأجرة المثل على المضارب لو ضارب بمال الغير جهلاً ٧٠٥
٥. ضمان المتلف المباشر ورجوعه إلى الغاز إن كان مغروراً ٧٠٦
٦. ضمان الغاصب إذا غصب مؤكولاً فأطعمه المالك ٧٠٧
٧. ضمان الغاصب ورجوع الآكل الجاهل إليه ٧٠٩
- قاعدة كل ما يوجب الكفارة في الإحرام مشترط بالعمد ٧١٣
- تطبيق القاعدة في موسوعة تفصيل الشريعة ٧١٤
- وجوب الكفارة على من خالف عن علم وعمد ٧١٤
- فهرس الموضوعات ٧١٧